

الفصل الحادي عشر

الدور المصري في مفاوضات أوسلو

في إطار المفاوضات السرية التي جرت خلال عام ١٩٩٢ بين بعض القيادات الفلسطينية والإسرائيليين عرض تيرى لارسين على ياسر عرفات استضافة الترويج لهذه المباحثات السرية ووافق عرفات. وفي ذلك الوقت، أحاطت منظمة التحرير المسؤولين المصريين علماً بما يجري في أوسلو من مفاوضات.

ثم قام شيمون بيريز بزيارة مصر في إبريل ١٩٩٣ بدعوة من وزارة خارجيتها عمرو موسى. واستقبله الرئيس حسنى مبارك، وتم الاتفاق على أن يبدأ تنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة وأريحا معاً وعدم الاقتصار على غزة وحدها، وذلك إقراراً لمبدأ وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان الرئيس مبارك قد عرض على ياسر عرفات أثناء زيارته لمصر آنذاك اقتراح غزة / أريحا أولاً فوافق عليه.

ويذكر شيمون بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد"

أنه كان قد خرج بفكرة "غزة أولاً" فى عام ١٩٨٠، ولكنه فكر فى أن الفلسطينيين قد تساورهم الشكوك فى أنهم قد لا يحصلون على أكثر من هذا القطاع (دون الضفة الغربية)، ولجأ وزير الخارجية الإسرائيلية إلى مصر حيث وجد لديها استعداداً كبيراً لمساعدة الطرفين، ووافقت إسرائيل على إضافة أريحا لبدء تنفيذ الحكم الذاتى الفلسطينى فيهما، خاصة وأن أريحا ليست بعيدة عن القدس وقربها من نهر الأردن يفتح الباب إلى حل مفضل للمستقبل، هو إقامة اتحاد كونفيدرالى بين الأردنيين والفلسطينيين، فضلاً عن أنه لا توجد فيها مستوطنات يهودية.^(١)

وفى ٣٠ مايو ١٩٩٣، بدأت جولة جديدة من المفاوضات فى أوسلو، وأعدت "وثيقة سارسبورج" التى قام هير شفيدل بعرضها على يوسى بيلين.

ورأى شيمون بيريز أن الوقت قد حان لإبلاغ إسحق رابين رئيس الوزراء الذى أبدى - رغم شككه - موافقته على مواصلة المفاوضات، وقام بزيارة مصر حيث

استقبله الرئيس مبارك فى الإسماعية. وبعدها، قام الدكتور أسامة الباز بزيارة لإسرائيل حيث استقبله شيمون بيريز، ودارت المباحثات بينهما حول آخر تطورات المفاوضات.

كانت الخلافات كبيرة وكادت المفاوضات تقطع أكثر من مرة. وتدخلت القاهرة بين الطرفين لمساعدتهما على التغلب على المشاكل. وقام أسامة الباز مرة أخرى بزيارة إسرائيل، ثم قام الدكتور مصطفى خليل بزيارتها، وتنقل أحمد الطيبى بين القدس وتونس، ولكن عدداً من المشاكل بقى دون حل إلى أن قام شيمون بيريز بجولته فى الدول الاسكندنافية فى أغسطس ١٩٩٣.^(١٠)

وقد استغرقت المفاوضات فى أوسلو والقاهرة قرابة ثمانية أشهر، سجلت صعوداً وهبوطاً إلى أن اتضحت المواقف وتولدت الثقة. وحن الوقت لإبرام الاتفاق.

أما أبو مازن (محمود عباس)، فقد أشار فى حوار أجرته معه مجلة المصور ونشرته فى عددها الصادر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣ إلى أن مصر هى أول دولة علمت نبأ المفاوضات السرية، فمنذ بدء الانتخابات الإسرائيلية فى مارس ١٩٩٢ أعد الفلسطينيون مع مصر مطبخاً سياسياً مشتركاً كان يتابع يومياً ما يجرى داخل إسرائيل، وعندما أرادوا فتح قناة اتصال سرية مع رايبين كان عمرو موسى هو الذى توسط بين الجانبين.

كما أشاد الرئيس عرفات بدور الرئيس مبارك ومعاونه طوال مراحل المفاوضات وأكد المسئولون المصريون، من جهة أخرى، أن الاتفاق عمل فلسطينى بحت، وأن مصر لم تتدخل إلا عندما طلب الفلسطينيون مشورتها.

واعترف شيمون بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بدور مصر الهام فى المفاوضات. فذكر أن "مصر ساعدت بقدر ما تستطيع، فقد كانت البلد الوحيد الذى يمكن لمنظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة أن تلجأ إليه طلباً للعون فى الأوقات الحاسمة. وإذا كنا قد اكتشفنا فى أوسلو السبيل للاجتماع بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فإننا وجدنا فى مصر الشرارة التى ستلهب المحادثات وتمدنا بالطاقة

وصولاً إلى إيجاد حل مبدع. وقد توجهت إلى مصر مرتين خلال الفترة الحاسمة الواقعة بين ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ و٥ يوليو ١٩٩٣. وكان الرئيس حسنى مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى والمستشار أسامة الباز على علم بوجود محادثات سرية، وأبدى الرئيس مبارك استعداداً كبيراً لمساعدة كلا الطرفين..^(١١)

واستطرد وزير الخارجية الإسرائيلية قائلاً "إن وزير الخارجية عمرو موسى احتفظ بالاتصالات مع كلا الطرفين. فكننت اتصل به كلما وصلنا إلى طريق مسدود فكان يتحرك. كما لم يفقد أسامة الباز - الصارم كالموسى - إيمانه لدقيقة واحدة بأننا سوف نتوصل إلى تسوية. وأخيراً تمت صياغة العرض على أساس غزة وأريحا أولاً وفقاً لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية".^(١٢)

ومن ناحية أخرى، تضمن كتاب "مجانين السلام" الإشارة إلى دور مصر فى المفاوضات فى عدة مواضع فذكر أن الفلسطينيين كاشفوا المصريين بالمفاوضات الدائرة فى النرويج وأن عرفات ومنظمة التحرير كانا يميلان إلى الاعتقاد بأن تدخل القاهرة قد يكون بناء. كما أشار إلى زيارة رابين إلى القاهرة ثم زيارة شيمون بيريز إلى الإسكندرية ولقائه خلال الزيارة مع أبى مازن وأبى علاء.

كذلك أشار إلى لقاء إسحق رابين مع الرئيس حسنى مبارك فى الإسماعيلية، وسفر الدكتور أسامة الباز بعدها إلى إسرائيل ولقائه مع شيمون بيريز، ثم إيفاد وزير الخارجية الإسرائيلية مستشاره جرود نوفيك إلى القاهرة لمقابلة أسامة الباز والتشاور معه بشأن إحدى موضوعات التفاوض فى أوسلو والتوسط بشأنها مع ياسر عرفات.

وأشار مرة أخرى إلى زيارة قام بها أسامة الباز لإسرائيل فى مطلع يوليو ١٩٩٣ حيث التقى بنوفيك وبيلين وبييريز، ثم التقى بإسحق رابين. ويروى مؤلفاً كتاب مجانين السلام تفاصيل المقابلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلى وحرص الباز على التأكيد من موافقة رابين شخصياً على مواقف الوفد الإسرائيلى فى مفاوضات أوسلو. كما أشار إلى زيارة الدكتور مصطفى خليل كذلك لإسرائيل.

كما تضمن الكتاب فصلاً بعنوان "مصر تتوسط" ذكر فيه أنه "يبدو أن جميع الأزمات الطارئة في أوسلو كانت تجد حلها على ضفاف النيل"، واستعرض جهود مصر من أجل السلام في الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن مصر لعبت دوراً هاماً لإنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية سواء في تقريب وجهات النظر أو تخطي الخلافات التي نشبت بين وفدي المفاوضات في أوسلو التي سماها شيمون بيريز مفاوضات أوسلو - القاهرة.

الآن وبعد مرور ثلاثين عاماً على توقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية ومرور خمسة عشر عاماً على اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل تتضح الآثار الكارثية لهذه الاتفاقيات على كافة المستويات العربية والمصرية والفلسطينية ويمكن رصدها على النحو التالي:-

١- لا يوجد جدل حول الفراغ الذي تركته مصر عندما خرجت من دائرة الصراع والمواجهة مع الكيان الصهيوني واستبدال مصطلح (ما اخذ بالقوة لا يستعاد إلا بالقوة) بمصطلح التفاوض لاستعادة الأراضي المحتلة، والانتقال من مصطلح الاجماع العربى (لا صلح - لا اعتراف - لا تفاوض) مع الكيان الصهيوني إلى صلح وتفاوض واعتراف. فالحكومة المصرية حتى هذه اللحظة لازالت تتمسك بكل الالتزامات التي تضمنتها هذه الاتفاقيات حتى في التعامل مع الشأن الفلسطينى. وإذا كانت سياسة الحكومة المصرية لم تتغير إلا أن الموقف الفلسطينى والعربى هو الذى تغير وتراجع فلم نعد نسمع بجبهة الصمود والتصدى التى نشأت رداً على زيارة السادات للكيان الصهيوني واتفاقيات كامب ديفيد كما أن مقر الجامعة العربية عاد إلى القاهرة وعادت رئاسة الجامعة العربية إلى مصر وعادت مصر إلى موقعها القيادى بالأمة العربية ولكن على أساس مفاهيم جديدة تختلف كلياً عن المفاهيم القومية التى طرحها الرئيس عبد الناصر ولا نسمع اليوم إطلاقاً مواقف كحد أدنى تنتقد استمرار تمسك النظام المصرى باتفاقيات كامب ديفيد التى لا يزال مفعولها مستمراً ولا يزال يكبل مصر بالقيود بل وينتقص من سيادتها الوطنية في

ظل الشروط التي وضعتها المعاهدة على سيادة مصر على سيناء. إذ أن مصر لأول مرة في التاريخ يصبح لها حدود دفاعية عسكرية تقف فعلياً عند قناة السويس وتبعد تماماً عن حدودها السياسية الدولية وهذا الوضع لا ينطبق على إسرائيل ولذلك فهو وضع يخل بالأمن المصري لحساب أمن إسرائيل. وقد برز مآزق مصر وسيادتها المنقوصة على سيناء في معضلة ضبط حدودها الشرفية خاصة في إطار أحداث العنف التي ميزت المنطقة الحدودية في شبه جزيرة سيناء والتي وقعت في طابا ونويبع ورأس الشيطان في أكتوبر ٢٠٠٤ وفي شرم الشيخ عام ٢٠٠٥ وفي دهب ٢٠٠٦ علاوة على تدفق آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة عبر الحدود إلى الإقليم المصري في رفح والعريش بعد تحطيم أسوار الحدود في يناير ٢٠٠٨ في حدث غير مسبوق في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وقد حدث ذلك نتيجة للحصار الإسرائيلي للإنسانى على الشعب الفلسطينى في غزة. هذا عدا الاختراق اليومي الذي تقوم به الطائرات الإسرائيلية للمجال الجوي المصري فوق سيناء وعدم الالتزام بالمسافة التي حددتها المعاهدة للاختراق العسكري الإسرائيلي الذي بلغ ذروته خلال العدوان الإسرائيلي الدموي على غزة ديسمبر ٢٠٠٨. بل أن الاتفاق الأمني الذي وقعته إسرائيل مع أمريكا في يناير ٢٠٠٩ يؤكد أن مصر ليس لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياها الإقليمية. مما يبسر لإسرائيل احكام حصارها لغزة وليس تهريب السلاح إلى حماس كما تزعم إسرائيل.

٢- بعد مرور ١٥ عاماً على الدخول في نفق أوسلو لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تسيطر على أكثر من ٩٠% من أراضي الضفة الغربية وأكثر من ٤٠% من أراضي غزة على الرغم من التنازل التاريخي الذي ارتضى به المفاوض الفلسطينى ولم يترجم حق الشعب الفلسطينى في إقامة دولته ترجمة عملية إلا في حدود حكم ذاتى على مساحة محدودة من الأراضي الفلسطينية ملحقة بالكيان المركزى لإسرائيل ومحاطة من كافة أجزائها بالمستعمرات الاستيطانية التي تحيط بها الطرق الالتفافية من كل جانب لتؤمن تحركات جيش الاحتلال

والمستوطنين وتحولت المواقع الفلسطينية إلى كانتونات معزولة عن بعضها البعض. لقد استثمرت إسرائيل الطابع الانتقالي لاتفاقات أوسلو في المماطلة في تنفيذ استحقاقات أوسلو وفي الحصول على مزيد من المكاسب والتنازلات واستهلكت الفترة الانتقالية التي انتهت عام ١٩٩٩ دون أن تتقدم خطوة واحدة في معالجة القضايا التي تشكل جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي مقدمتها الحدود والقدس وإزالة المستوطنات وحق العودة لقد حولت إسرائيل العملية السلمية إلى مآته للسلام يتعرض فيها الشعب الفلسطيني إلى الحصار والتجويع وتدمير المنازل والقتل.

٣- ان ابرام اتفاقيات التسوية التي اتخذت شكل المحادثات الثنائية المنفصلة التي بدأت بكامب ديفيد المصرية ثم أوسلو الفلسطينية حققت هدفين استراتيجيين بالنسبة لإسرائيل يتمثل أولهما في تجزئة التسوية سعياً لتجزئة الصف العربي مما يعنى عدم ازالة أسباب الصراع وتحقيق أهداف (إسرائيل الكبرى) على المدى الطويل فيما يشير ثانيهما إلى نفي الحقوق الشرعية الأصيلة للشعب الفلسطيني وتأكيد شرعية وجود إسرائيل مما يعنى تراجع الإرادة العربية وهزيمتها على المستوى الاستراتيجي. لقد نجحت إسرائيل في الحاق عدة هزائم عسكرية بالعرب في أعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ولكن في مقابل ذلك كان هناك إدراك عربي ان تلك الهزائم لا تعدو كونها هزائم مرحلية يمكن تعويضها في معارك أخرى قادمة وقد تجسد ذلك الإدراك بأوضح صورة في رؤية عبد الناصر التاريخية لطبيعة الصراع عندما أكد (أن قطعة من أرضنا قد تسقط تحت الاحتلال ولكن أية قطعة من إرادتنا ليست عرضة لأي احتلال) ولذلك رفع شعار (ما أخذه بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) وترجم هذا الشعار في إطار من الإجماع العربي في لاءات الخرطوم الأربعة (لا تفاوض - لا صلح - لا اعتراف - لا تصرف بالقضية الفلسطينية) كما عبر ابا ايبان عن ذات الرؤية الاستراتيجية للصراع من الجانب الصهيوني عند ما سئل عما كانت ستفعله الصهيونية لو نجح العرب في تدمير إسرائيل إذ قال (كنا سنبدأ من جديد لاقامة دولة إسرائيل) إلا أن الأمور جرت على نحو مغاير تماماً إذ مهد نصر

أكتوبر ١٩٧٣ لحسم الصراع لصالح إسرائيل وكانت البداية لاتفاقيات فض الاشتباك عام ١٩٧٥ ثم جاءت اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨ وتلتها اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ التي أعلنت اعتراف الحكومة المصرية بدولة إسرائيل وفتحت الأبواب المختلفة أمام العرب كي يهرولوا على نفس الدرب وقد تم ذلك من خلال مؤتمرات القمة العربية خصوصاً مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ الذي أقر مشروع (السلام العربي) الذي تضمن الاعتراف بدولة إسرائيل لأول مرة على المستوى العربي ككل. وجاءت الخطوة التالية في عام ١٩٨٩ عندما تقرر عودة مصر إلى جامعة الدول العربية ثم تأكيدها فور عودتها على المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام الذي انعقد في مدريد ١٩٩١ والذي مهد بدوره لاتفاقيات أوسلو^(١٣).

٤- كشفت اتفاقيات التسوية عن حقيقة الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بانحيازها للسافر للكيان الصهيوني بنخليها عن دورها كوسيط ودخولها كطرف ثالث واحتكارها لإدارة عملية التسوية التفاوضية بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية (مصر - منظمة التحرير الفلسطينية والأردن).

فبينما جرى التبشير بأن اتفاقية كامب ديفيد هي خطوة أولى نحو تسوية عربية - إسرائيلية أكثر شمولاً إلا أن الأحداث أكدت على مدى ثلاثين عاماً أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية لم تكن سوى سلام منفصل بين مصر وإسرائيل ولم يسفر هذا السلام سوى عن عودة سيناء منقوصة السيادة. كما أن مضمون المعاهدة وضع قيوداً على مصر زعموا أنها قيود مؤقتة ولكن سرعان ما أصبح المؤقت دائماً فمصر لا تستطيع مثلاً تعديل بعض الجوانب المجحفة في المعاهدة إلا بموافقة إسرائيل وبالطبع لم توافق إسرائيل في أي وقت على طلب التعديل بما في ذلك الحاجة إلى زيادة قوات الشرطة المصرية في منطقة الحدود المصرية مع قطاع غزة ومع إسرائيل وفرض على مصر الاكتفاء بوجود ٧٥٠ من رجال الشرطة ولا يعنى ذلك سوى معنى رمزي لا يعبر عن أي حماية حقيقية للحدود أو رادع كاف لاختراقها. ويتجلى الانحياز الأمريكي لإسرائيل في العديد من المواقف

التي تركت اثاراً سلبية على العلاقات المصرية الأمريكية أبرزها معاهدة منع الانتشار النووي التي صدقت عليها حكومة السادات عام ١٩٨١ دون أن تربط ذلك بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وعندما حاولت مصر استدراك ذلك الخطأ عند تجديد المعاهدة عام ١٩٩٥ وحاولت الربط بين توقيعها على تجديد المعاهدة وبين انضمام إسرائيل إليها رفضت الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون واستمر الوضع على ما هو عليه حيث ظلت مصر داخل المعاهدة وإسرائيل خارجها. ويضاف إلى ذلك سابقة غير مألوفة في السياق الأمريكي إذ قامت حكومة جورج بوش قبل مغادرتها السلطة بثلاثة أيام فقط بتوقيع معاهدة أمنية مع إسرائيل كان غطاؤها المعلن العمل المشترك على منع وصول الأسلحة إلى منظمة حماس في قطاع غزة بينما كانت تستهدف في الحقيقة تفتيش أى سفينة تمر في البحرين المتوسط والأحمر. ولا يمكن إغفال ما حدث أثناء زيارة حسنى مبارك للولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ عندما اجتمع جورج بوش برئيس وزراء إسرائيل آرييل شارون وقام بتسليمه خطاباً رسمياً تقرر فيه أمريكا حق إسرائيل في الاحتفاظ بمستوطناتها في الضفة الغربية ضمن أى تسوية. ويعد ذلك الموقف انقلاباً صريحاً على السياسة الأمريكية المستمرة منذ ١٩٦٧ حيث كانت تعتبر المستوطنات غير شرعية من الأصل. وكان هذا موقفاً مناقضاً لما جرى من محادثات بين مبارك وبوش بل قد يوحى بوجود شبهة تواطؤ أيضاً.^(١٤)

٥- لقد فشلت اتفاقيات التسوية التي وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن في إحلال السلام في المنطقة العربية بل يمكن القول أن هذه الاتفاقيات أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقي في المنطقة حيث فرضت تطبيع العلاقات بصورة قسرية تتنافى مع تراث الحروب ومعاهدات الصلح بين الدول لأنها استندت إلى المفهوم الصهيوني للسلام الذى يسعى إلى فرض قضية الأمن الإسرائيلى باعتبارها الأولوية المطلقة في الصراع العربى الإسرائيلى والتي تتوارى أمامها جميع الحقائق التي تتعلق بالحقوق الوطنية والقومية التاريخية والمعاصرة للشعوب العربية وفي قلبها الشعب الفلسطينى. وإذا

كانت هذه الاتفاقيات تعكس النزعة الاستسلامية لدى القيادات السياسية العربية التي ابرمتها غير أنها أهدرت التاريخ الطويل للنضال العربي والفلسطيني ضد الصهيونية كما مكنت إسرائيل من تحقيق كافة أغراضها المرحلية والاستراتيجية وأكدت بأنه لا سلام إلا بالشروط التي تملئها إسرائيل والولايات المتحدة.

المراجع:

١. انظر:

A- Samih K. Farsoun, "Palestine and America's Imperial Imperative", Middle East International (August 1992), pp. 16-17.

B- Yoav Peled, "From Zionism to Capitalism: The Political Economy of Israel's: Decolonization of the Occupied Territories", Middle East Report, vol. 25, Nos. 194-195 (3-4) (May-August 1995), p. 13.

2. Edward Said, The Politics of dispossession: the struggle for Palestinian self-determination 1969-1994 – New York – Pantheon books – 1994.

٣. انظر: محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – دار الشروق – القاهرة ٢٠٠٢.

٤. انظر: وزارة الخارجية المصرية: الموقف المصري فى المفاوضات الخاصة بإقامة ترتيبات انتقالية للضفة وغزة.

5. Hertzberg. A: A small peace for the Middle East – Foreign Affairs – vol. 80, 2002.

(*) انظر قرارى مجلس الأمن رقمى ٤٤٦، ٤٥٢.

6. G. A. Ronson: Historic Israeli – PLO accord leaves settlements in tact. Report on Israeli settlements in the occupied territories, vol. 4, N. 4 (July 1994) p. 1.

نقلًا عن: سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون (ترجمة عطا عبد الوهاب) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

٧. انظر: سميح فرسون – المصدر السابق – ص ٤٧٣.

8. Norman Finkelstein: Wither the peace process – paper presented at George Town and American Universities Washington DC 24 April 1996, p. 2.

٩. انظر: حسين شريف: فلسطين من عصر ما قبل التاريخ حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها ٢٠٠٢ – الجزء الرابع – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠٣ – ص ٩٥١ + ٩٥٦.

١٠. انظر: عماد عواد: الخطوط الحمراء – مقومات السلام الإسرائيلي – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ٢٠٠٠.

١١. انظر: حسين شريف – مصدر سابق، ص ٩٦٠-٩٦٢.

١٢. المصدر السابق، ص ٩٦٤.

١٣. انظر: مجدى حماد: مستقبل التسوية - ٣٠ عاماً من سلام عابر- دار النهضة العربية - بيروت - ٢٠٠٩.

١٤. انظر: محمود عوض: من السادات إلى مبارك: مصر والمطبات الأمريكية. جريدة الحياة - ٢٣ أغسطس ٢٠٠٩.